انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧) والعاشر (١٩٨١)، والذي كان الأساس في وصولها إلى السلطة. فقد تمثل هؤلاء بوزيرين فقط في كل من حكومتي ليكود الأولى التي عرضها بيغن أمام الكنيست في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ [١٣]، والثانية التي عرضها بعد انتخابات الكنيست العاشر، في آب (أغسطس) ١٩٨١.

وينطبق الأمر نفسه على تمثيل اليهود الشرقيين في اللجنة المركزية في الهستدروت العامة، حيث يبرز الدور الأكبر ليهود أوروبا الشرقية أيضا. فمن بين ٤١ عضوا تمثلوا في اللجنة المركزية في الهستدروت حتى سنة ١٩٧٥، كان هنالك ٦ أعضاء فقط من اليهود الشرقيين مقابل ٢٧ عضوا من يهود أوروبا الشرقية (أنظر الجدول رقم ٢). وربما تكون هذه الهوة من أكثر ما يلحق الضرر بمصالح اليهود الشرقيين، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار وضعهم الطبقي المنخفض، كما سبق ورأينا. وقد يدفعنا هذا الأمر إلى الاستنتاج، أن الهستدروت، بالتمييز القائم في مؤسساتها العليا ضد اليهود الشرقيين، إنما يدحض إدعاءاتها حول تمثيلها الحقيقي للطبقة العمالية في اسرائيل، ويحولها إلى ممثلة للطبقة العاملة الاشكنازية في الأساس، وخادمة لمصالحها. وربما تتعزز صحة هذا الاستنتاج، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار استمرار سيطرة المعراخ على الهستدروت، بطابعه الاشكنازي المتزايد، في ضوء الانقسام الطائفي خلال دورتي الانتخابات العامة في اسرائيل، للكنيست التاسع والعاشر. أضف إلى ذلك فإن الهستدروت، كمؤسسة اقتصادية أيضا، هي إطار واسع للمصالح الاشكنازية المتمثلة في ملكية وإدارة المشاريع الاقتصادية الضخمة التابعة لهيئة العاملين، التي كانت ولا زالت تحت السيطرة الاشكنازية منذ تأسيسها. ورغم المساهمة الكبيرة للعمال الشرقيين، في تنفيذ مختلف المشاريع التابعة لها، خصوصا تلك التي تطلبت أيدي عاملة كثيرة وخبرة معنية محدودة، كمشاريع البناء مثلا، فإن ذلك لم يؤد إلى تحسين وضعهم التمثيلي داخل مؤسسات الهستدروت العليا، وحتى ضمن إدارة هيئة العاملين.

المناصب السياسية العليا للأشكناز

يظهر أنه حتى أولئك المحظوظين بين اليهود الشرقيين، الذين استطاعوا الدخول إلى مراكز القوى السياسية في اسرائيل ومؤسساتها، يواجهون تمييزا في تولي المناصب العليا داخلها، حيث يلاحظ اتساع الهوة بينهم وبين الممثلين الاشكناز، كلما ارتفع سلم الوظائف او المناصب داخل مؤسسات الحكم. فمثلا، على صعيد الكنيست تتسع الهوة بين ممثلي الطائفتين سواء في مجال رئاسة اللجان البرلمانية، أو حتى في عضوية لجنتي الخارجية والأمن والمالية (انظر الجدول رقم ٢)، أي على مستوى المناصب الرفيعة والعالية في الكنيست. كذلك الأمر في الحكومة، حيث يعتبر الوضع أسوأ بالنسبة للوزراء الشرقيين، فمثلا، منذ قيام اسرائيل وحتى الان، لم تسلم رئاسة الحكومة إلى أي زعيم يهودي شرقي، وقد احتكرها الزعماء اليهود من أصل أوروبي شرقي، وبالتحديد من أصل بولوني وروسي، ابتداء من بن ـ غوريون وحتى بيغن. كذلك فإن الوزراء الشرقيين الذين حالفهم الحظ بالدخول إلى الحكومات المختلفة في اسرائيل منذ قيامها، لم يتمكنوا من الوصول إلى الوزارات الأربع الرئيسية: الخارجية والداخلية والدفاع والمالية التي كانت ولا زالت حكرا على الوزراء الاشكناز. حتى أن أقصى ما كان يتمناه بن ـ غوريون هو الوصول إلى «رئيس أركان يمني» ـ على حد قوله ـ وليس وزيرا للدفاع. إضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة الهوة في التمثيل بين أبناء الطائفتين على مستوى الوظائف العليا داخل الأجهزة التنفيذية التابعة للوزارات الحكومية في اسرائيل. والجدير بالملاحظة أن الوظائف العليا في هذه الاجهزة المنفذة